برعاية وزير التعليم العالي والبحث العلمي

وقائع المؤتمر الدولي الثاني

دور التشريعات في تحقيق الأمن القانوني

www.law2.alnoor.edu.iq

6267

law2025@alnoor.edu.iq

جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة النور

جامعة نينوى

وقـــائع

المؤتـمر الدولـي الثـاني

(دور التـشريعات في تحقيـق الامـن القانـوني)

١١-١٢ فبرايـر ٢٠٢٥

©Alnoor University, Mosul, 41012, Iraq

2025

المحتويات

سياسة التجريم والعقاب في القوانين العقابية الخاصة وأثرها في الأمن القانوني..... ٤
الامن القانوني الجنائي واثاره..... ٤
أثر ثبات الاجتهاد القضائي في استقرار المعاملات المدنية..... ٥
دور قواعد تفسير العقد في تحقيق استدامة الأمن القانوني في القانون المدني العراقي/ دراسة تحليلية مقارنة بالقانونين الفرنسي والإنكليزي ٥
دور العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في تعزيز الامن القانوني..... ٦
أثر غموض التقاضي المدني على الامن القضائي..... ٦
الدور غير القضائي لمجلس الدولة العراقي في تعزيز الامن القانوني دراسة مقارنة..... ٧
صياغة القاعدة القانونية ودورها في تحقيق الامن القانوني..... ٧
الأمن القانوني للمرأة في عقود الزواج الخارجية ٨
الضبط الاداري وتأثيره على الامن القانوني..... ٨
الحق في المساواة واثرة في تحقيق الامن القانوني..... ٩
دور الامن القانوني في تعزيز السلام المستدام في المجتمعات ما بعد النزاعات (دراسة تحليلية) ١٠
المظاهر والتحديات الدستورية للأمن القانوني..... ١٠
أثر النص الجنائي على الامن القانوني..... ١١
التعريف بعقد ايجار المساكن المفروشة، دراسة تحليلية مقارنة ١١
دور المحكمة الاتحادية العليا في تطوير القانون الدستوري ومساهمتها في دعم الامن القانوني والحكم الديمقراطي في العراق..... ١٢
مبدأ الثبات التشريعي بين الامن القانوني والقواعد المادية..... ١٣
الأمن القانوني في إحالة الموظف الى التحقيق الإداري..... ١٣
دور الحكومة المحلية في تعزيز وحماية الامن القانوني ١٤
الامن النفسي وعلاقته بالسلوك الاجرامي لدى التلاميذ المتسربين من المدرس الابتدائية في محافظة نينوى ١٤
دور المفاوضات العقدية في تحقيق الامن القانوني (دراسة مقارنة) ١٥
جودة التشريع ودورها في تحقيق الامن القانوني..... ١٥

.١

ا. م. د طلال عبد حسين البدراني - جامعة الموصل

م. م محمد ذياب سطام - المديرية العامة للتربية في صلاح الدين

سياسة التجريم والعقاب في القوانين العقابية الخاصة وأثرها في الأمن القانوني

الملخص:

أن سياسة التجريم والعقاب ليست مسألة عرضية أو عابرة، بل لا بد من نهجها بطريقة محكّمة يضمن من خلالها تحقيق الأهداف المرجوة منها، في سبيل مكافحة ظاهرة الجريمة من جانب، والحفاظ على نجاح التشريع ورصانته من جانب آخر، وذلك من خلال الحفاظ على الأمن القانوني لذلك التشريع واستقراره ووضوحه للمخاطبين بأحكامه، وهناك العديد من المحددات التي تعتمد عليها أصول السياسة الجنائية في التشريع العقابي بشكل عام، تتبعها في أحكامها لتحقيق أهدافها، لكن في التشريعات العقابية الخاصة تمتاز بقواعدها الخاصة تجعلها تميل الى الشدة في جانب التجريم، بخروجها عن الكثير من القواعد العامة في ذلك، بوصفها مقيدة للأحكام العامة في التشريع العقابي العام، ولتحقيق الغايات من تشريعها، وكذلك من جانب العقاب كان لها سياستها الجنائية الخاصة في ذلك، إذ انفرد بشدة عقوباتها سواء من حيث الكم أو النوع، وقفزها على العديد من الأحكام العامة في هذا المجال، مما يجعلها أكثر تأثيراً على مقومات الأمن القانوني من التشريع العقابي العام.

.٢

ا. م. د. ميثاق غازي فيصل - جامعة تكريت / كلية القانون

الامن القانوني الجنائي واثاره

الملخص:

ظهر الامن القانوني كفكرة في منتصف العقد الخامس من القرن الماضي، عندما تبنت المحكمة الاتحادية العليا في المانيا الفكرة، ثم تلتها بعد ذلك المحكمة الاوربية لحقوق الانسان، ومن ثم تطورت الفكرة فتبناها المجلس الدستوري الفرنسي. تلى تبني الفكرة تطورا في مفهومها وايضاحا لمرتكزاتها وتحديدا لآثارها التي تترتب على تبني الفكرة بمرتكزاتها, فاستقرار القانون الجنائي هدف للمشرع فالتعديلات الكثيرة تربك المخاطب بالقانون ومطبقه, وتفضي الى الحاجة للمزيد من التشريعات العقابية وبالتالي التضخم التشريعي بلا حاجة له, زد على ذلك ان ثقة المخاطبين بالنص الجنائي صارت امرا لا مناص من تحقيقه في القانون الجنائي, فلا غنىً عن معرفة المخاطبين به لنطاق النص, ولا تفريط بوقت القاضي وهو يطبق النص خصوصا مع ازدياد عدد الجرائم وتعدد انواعها, فما افلحت تلك النصوص في الحد من ارتكاب الجرائم, ولم تسطع من تحقيق الردع ولا اصلاح الجاني واعادة تأهيله. ان استقرار النص الجنائي لا يتأتى الا من

خلال امكانية الوصول اليه بيسر وسلاسة، وان الثقة المشروعة بالنص الجنائي لا تتحقق الا من وجود ضرورة تملي تشريعه وتناسب بين الفعل وهو الجريمة ورد الفعل عليه وهو التجريم والعقاب.

.٣

ا. م. د صهيب عامر سالم - جامعة الحدباء

م. د حذيفة رعد علي - جامعة النور

أثر ثبات الاجتهاد القضائي في استقرار المعاملات المدنية

الملخص:

الاستقرار القضائي هو من مشتقات الاستقرار والامان القانوني والذي يعني ثبات النص التشريعي وعدم تعديله وتغييره لان المتعاملين بنوا معاملات ومراكزهم القانونية في العقود بناء على ما ترتبه القواعد القانونية من أحكام. ولا عدم رجعية القانون الجديد لان المتعاملين بنوا تلك المراكز وفق القانون النافذ، ومثل ما يرتكز عليه الثبات القانوني من دعائم يرتكز كذلك الثبات القضائي من الحلول التي يوفرها في الأحكام القضائية ويؤثر على مقدار ثباته على المعاملات والعقود المبرمة وفق اجتهاد قضائي كان ينبغي ان تطبق عليه دون اجتهاد قضائي جديد على تلك المعاملات القديمة التي تمت في ظل الاجتهادات القديمة.

.٤

م. د يونس صلاح الدين علي - جامعة جيهان

دور قواعد تفسير العقد في تحقيق استدامة الأمن القانوني في القانون المدني العراقي/ دراسة تحليلية مقارنة بالقانونين الفرنسي والإنكليزي

الملخص:

يُعنى هذا البحث بدراسة وتقصي تحقيق استدامة الأمن القانوني عن طريق تفسير العقد لإزالة الغموض أو اللبس أو الإبهام أو حتى التناقض الذي يكتنف شروط العقد في القانون المدني. لذا فإن تفسير العقد ولا سيما قواعد التفسير يمكنها أن تلعب دوراً كبيراً في تحقيق الأمن القانوني ضمن إطار القانون المدني. وقد تضمن القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١ العديد من قواعد تفسير العقد، وكذلك الحال بالنسبة إلى القانون المدني الفرنسي المعدل بقانون العقود الجديد الصادر بموجب المرسوم المرقم (٢٠١٦-١٣١) لعام ٢٠١٦. والخاص بقانون العقود، والنظرية العامة للالتزامات وإثباتها. كما تضمن القانون الأحكام العامة الإنكليزي عدداً من قواعد تفسير العقد التي ترمي إلى إزالة الغموض أو اللبس أو الإبهام

الذي يكتنف صيغ وعبارات وشروط العقد. وتتجسد مشكلة البحث في تساؤل حول التحقق من أهمية تفسير العقد في تحقيق استدامة الأمن القانوني ضمن نطاق القانون المدني، عن طريق إبانة وإزالة الغموض إذا ما تضمن العقد بنوداً مبهمة. وأخيراً فقد قدم الباحث إلى المشرع العراقي بعض التوصيات ذات الصلة بالموضوع.

.٥

م. د عامر حادي عبد الله - جامعة النور

د. نغم لقمان محمد - المفوضية العليا لحقوق الانسان

دور العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في تعزيز الامن القانوني

الملخص:

يعد القانون الأداة الأساسية لتنظيم العلاقات بين افراد المجتمع، والامن القانوني هو احدى الأسس الهامة التي يقوم عليها بناء الدولة القانونية – التي تقوم على خضوع سلطات الدولة كافة لحكم القانون – اذ لابد ان يكون أي نظام قانوني محققا للاستقرار والانضباط في المجالات كافة، سواء فيما يتعلق بالمراكز القانونية او الاعمال المادية والقانونية، فوضوح هذه المراكز وتأطيرها وحمايتها باطار قانوني يعزز من شرعية السلطة العامة ويؤدي الى سيادة الاستقرار في الحقوق من قبل الجميع (سلطة وإدارة وافراد).

والامن بصفة عامة ضرورة ملحة وحاجة اكيدة للأفراد والشعوب عامة، فالأمن أساس الحياة وضرورة للعمران والتقدم والتنمية، وقد تناولته عديد من الصكوك الدولية ومن بينها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، لكن هذا العهد تناول الامن وفقا للجوانب الشخصية، أي الحق في الامن الشخصي، وعند بروز مفهوم الامن الإنساني جنبا الى جنب مع مفاهيم حقوق الانسان، فقد تم التركيز على الامن الشخصي والحماية من التهديدات المنضوية على العنف ؛ سواء اكانت تلك التهديدات ناجمة من الدولة ذاتها او الافراد انفسهم، الا ان مفهوم الامن القانوني يعد مفهوما أوسع واعمق من الاقتصار على الامن الشخصي، فهو يتناول القاعدة القانونية ذاتها.

.٦

ا. د عمار سعدون المشهداني - جامعة نينوى

أثر غموض التقاضي المدني على الامن القضائي

الملخص:

ومن المعلوم ان اجراءات التقاضي غايات معينة للظفر بالآثار المرجوة، إذا تمت ممارسة تلك الاجراءات خلافا للرسم القانوني او لغايات شخصية تطمح عكس المعين قانونا نتيجة الاختلاف في فهم النصوص

القانونية او عدم وضوحها او وضوح غاياتها وقلة الخبرة العملية وقلة ممارسة وتطبيق تلك الاجراءات او انعدامها مما ينجم عن ذلك العيب في الاجراء المؤثر بصورة غير المباشرة على الامن القضائي والقانوني. ان العيوب التي تصيب اجراءات التقاضي _ والتي يصح ان يطلق عليها العيوب الاجرائية _ تتفاوت من حيث الاثر وطريقة المعالجة، فمن العيوب الاجرائية ما يصيب اركان التقاضي ومن العيوب ما يشكل عارض من عوارض التقاضي وعائقا من عراقيل التي تجابه عمل القضاء، ولعل أشهر هذه العيوب الغموض الاجرائي الذي ينجم عنه بطء اجراءات التقاضي وتعقيد الاجراءات وتشتيت الجهود وكثرة الانفاق وكل هذا وغيره يصيب الامن القضائي بمقتل.

.٧

م. د حسام محسن عبد العزيز- جامعة النور

أ. م. د بشاررشيد حسين - جامعة نينوى

الدور غير القضائي لمجلس الدولة العراقي في تعزيز الامن القانوني دراسة مقارنة

الملخص:

وضع المشرع العراقي ضوابط قانونية اوكل بها مجلس الدولة مهام جعله مستشار الدولة وحامي حقوق افرادها، إذ قام بموجب قانون مجلس الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل بترجمة السياسة التشريعية للقابضين على السلطة وبما ينسجم مع التوجهات الحديثة في حماية الحقوق والحريات العامة للأفراد، فضلاً عن وضع نظام قانوني يضمن عدم تعارض التشريعات مع الاخر وسد النقص والغموص الحاصل فيها، فالنظام القانوني للدولة يجب ان يتميز بالانسجام والتكامل ولا يكون بمعزل عن القوانين الاخرى عند صدوره، والدور غير القضائي الذي يقوم به مجلس الدولة العراقي يؤدي الى قيام دولة قانونية تحافظ على المراكز القانونية للأفراد واستقرار معاملاتهم وتحقيق مبدأ مهم من مبادئها الا وهي الامن القانوني الذي اصبح معياراً أساسياً في تعزيز الاستقرار لدى الاشخاص.

.٨

م. د عمارثامر البنا - جامعة نينوى

د. عمارسعدون حامد - جامعة نينوى

صياغة القاعدة القانونية ودورها في تحقيق الامن القانوني

الملخص:

يعد الأمن القانوني من أهم الغايات التي يهدف المشرع إلى تحقيقها، كونه أحد الأسس الهامة في تكريس دولة القانون ويرتبط ارتباطا وثيقا بمدى تمكن الدول من زرع الثقة بينها وبين مواطنيها، وأصبحت فكرة الأمن القانوني ممتدة ومتأثرة بمعاني قيم القانون، وبالتالي فإن التشريعات المعاصرة تحاول التوفيق بين الواجبات والحريات مع مراعاة مختلف أساسيات الأمن القانوني ضمانا لاحترام الحقوق والحريات، ويعرف الفقه مفهوم الأمن القانوني على أنه كل نظام قانوني يهدف إلى حماية وتامين دون بغتة التنفيذ الأمثل للالتزامات.

.٩

م. د. عبد الله سالم عبد الله - جامعة نينوى

م. م ساره عامر محمد - الجامعة التقنية الشمالية

الأمن القانوني للمرأة في عقود الزواج الخارجية

الملخص:

يعد عقد الزواج من اجل العقود في حياة الانسان واسماها منزلة لأنه عقد تنبثق منه حياة جديدة لكائن مهم في المجتمع الا وهو الاسرة التي تمثل اللبنة الاولى في بناء المجتمع فان صلحت صلح المجتمع وان فسدت اصيب المجتمع بالتفكك ومن هذا المنطلق راعت الشريعة الاسلامية عقد الزواج واولته اهمية كبيرة ابتداءً بمقدماته وانتهاءً بآثاره فنظمت احكامه تنظيما دقيقا وازن بين عدة مصالح مهمة مصلحة الزوج والزوجة ومصلحة المجتمع ومصلحة الاولاد، فلم تترك ابرام العقد لمحض الاهواء المنفردة لأطرافه فنظمت احكامه وطرق ابرامه تنظيما دقيقا ووضعت معيارا لاكتمال اهلية اطرافه واشترطت تحقق هذه الاهلية لإبرام عقد الزواج وعلى ضوء ذلك جاء المشرع العراقي فأولى ابرام عقد الزواج اهمية كبيرة وافرد له نصوصا قانونية خاصة في قانون الاحوال الشخصية العراقي رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩المعدل النافذ واشترط تسجيله في المحكمة المختصة لتحقيق الامن القانوني للحقوق الزوجية ولتحقيق الاستقرار والاستدامة في الحياة الزوجية.

.١٠

م. د نادية احمد محمد - جامعة نينوى

الضبط الاداري وتأثيره على الامن القانوني

الملخص:

اصبح الأمن القانوني من مبادئ القانون ، يتوخى منه أن يسود ويستغرق التشريع، سواء كان تشريعا أساسيا، أو عاديا، أو فرعيا، لكونه عنصرا من عناصر شيوع الثقة في المجتمع وزعزعة هذا المبدأ يؤدي الى

زعزعة الاستقرار والامن العام مما يؤدي إلى عدم الثقة لدى الأفر اد أو أصحاب المراكز القانونية في المجتمع ، ومن خلال هذا البحث نبين علاقة الضبط الاداري بالأمن القانوني ، وكيف يؤثر وسائل الضبط\ في القاعدة القانونية وهل الدور الذي تقوم به القرارات التنظيمية والفردية تمس بالأمن القانوني وبالتالي تؤثر على استقرار القاعدة القانونية ووضوحها ،أما مفهوم المشروعية فيعني مجرد المطابقة بين الممارسة وبين القواعد القانونية، وهي بذلك مجرد تطبيع للممارسة او التصرف، وتؤدي دراسة هذا العلم إلى تطوير الأنظمة القانونية وزيادة فاعليتها لأنها تكشف عن العوامل التي تعزز فاعليتها وتلك التي تعرقل او تضعف او تلغي تأثيرها، فهذا العلم وكما ذكرنا يدرس أثر الضبط الاداري ووسائله والمعوقات على النظام القانوني للأمن القانوني ،وبيان اليات حمايته من حيث سرعة استجابة هذا الأخير للأول والعوامل المؤثرة في ذلك سلبا وإيجابا. وقد توصلنا من خلال بحثنا الى مقترحات عدة قد يكون اهمها إسناد مهمة تحقيق الأمن القانوني إلى المحكمة الدستورية باعتبارها هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها تمارس الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح، وتكفل حقوق المواطنين وحرياتهم ومعالجة عدم وجود قرارات تنظيمية واضحة

.١١

م. م حسين عكلة علي - جامعة نينوى

م. م عبد الخالق مطلك صالح - جامعة الموصل

الحق في المساواة واثرة في تحقيق الامن القانوني

الملخص:

تعد المساواة المبدأ الدستوري الأساسي الذي تستند إليه جميع الحقوق والحريات في الوقت الحاضر ، والذي يتصدر جميع اعلانات الحقوق العالمية والمواثيق الدستورية ، فقد نصت المادة الاولى من الاعلان العالمي لحقوق الانسان (يولد جميع الناس احرارا متساوين في الكرامة والحقوق) والمادة الثانية منه (لكل انسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الاعلان ، دون أي تمييز ، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس او اللغة او الدين او الرأي السياسي او أي رأي آخر أو الأصل الوطني أو الاجتماعي او الثروة او الميلاد او أي وضع اخر دون أي تفرقة بين الرجال والنساء) ، كذلك نصت المادة الثانية /١ من الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية (تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد باحترام الحقوق المعترف بها فيه وبكفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها والداخلين في ولايتها دون أي تمييز بسبب العرق او الجنس او اللغة او الدين او الرأي سياسيا أو غير سياسي او الاصل القومي او الاجتماعي او الثروة او النسب او غير ذلك من الاسباب) . لذلك نجد الانظمة الديمقراطية تقرر ان تنظيم الحقوق والحريات العامة وما يتضمنه هذا التنظيم من تقييد او تحديد لا يمكن ان يتم الا بموجب قوانين عامة مجردة تكفل المساواة لجميع المواطنين.

.١٢

م. م زينب احمد عبد الحميد - جامعة نينوى

م. م عبد الرحمن شامل العثمان - جامعة نينوى

دور الامن القانوني في تعزيز السلام المستدام في المجتمعات ما بعد النزاعات (دراسة تحليلية)

الملخص:

يعتبر الامن القانوني الركيزة الأساسية لتحقيق وبناء السلام المستدام في المجتمعات ما بعد النزاعات خصوصا بعد ان تعرضت هذه المجتمعات الى أزمات اقتصادية واجتماعية وبيئية وبالإضافة الى النزاعات المسلحة، اذ ظهرت فكرة الامن القانوني في هذا المجال كوسيلة لانتقال من حالة الفوضى الى حالة النظام والامن ومن ثم السلام المستدام. اذ يهدف هذا البحث الى التسليط الضوء على العلاقة بين الامن القانون والسلام المستدام و بيان ان الامن القانوني هو نظام عادل و مستقر يهدف الى منع حدوث نزاعات و أزمات مستقبلية في المجتمعات و حماية الدول و محاولة الوصول الى السلام المستدام و تحقيق العدالة و حماية حقوق الانسان، اذ يركز البحث على استعراض الصعوبات و التحديات التي تواجه الامن القانوني في تطبيقه في المجتمعات التي تعرضت الى انهيار النظام الأمني بسبب النزاعات و الحروب، فقد تم تناول العديد من القضايا في البلدان التي لاتزال تعاني من انهيار الامن القانوني منها سوريا و العراق و من جهة أخرى تناول البحث ابرز البحث بعض الأمثلة الناجحة التي تمكن الامن القانوني من تحقيق السلام المستدام فيها منها البوسنة و الهرسك و أيضا رواندا.

.١٣

م. م. نهاد عمر رشيد الزيدكي - جامعة نينوى

أ.د. سحر محمد نجيب - جامعة الموصل

المظاهر والتحديات الدستورية للأمن القانوني

الملخص:

يعد الأمن القانوني احد الركائز الأساسية للدولة القانونية اذ يضمن استقرار القواعد القانونية ووضوحها بما يعزز ثقة الأفراد في المؤسسات القانونية والدستورية وينبثق هذا المفهوم من الحاجة الى حماية الحقوق والحريات الفردية من جهة وضمان فعالية القوانين في تحقيق المصلحة العامة من جهة أخرى ، تظهر المظاهر الدستورية للأمن القانوني من خلال مبدأ سيادة القانون والفصل بين السلطات واحترام الحقوق الأساسية وضمان الرقابة الدستورية على القوانين والتشريعات ومع ذلك يواجه تطبيق الأمن القانوني

تحديات متعددة لاسيما في الأنظمة السياسية التي تعاني من اضطرابات سياسية او اقتصادية فغموض النصوص القانونية والتناقض بين التشريعات وضعف الرقابة الدستورية وتغليب الاعتبارات السياسية على سيادة القانون تعد من ابرز العوائق التي تهدد استقرار النظام القانوني والدستوري.

.١٤

م. م عبد الله فيصل عباس - جامعة نينوى

م. م. عبد الرحمن شامل العثمان - جامعة نينوى

أثر النص الجنائي على الامن القانوني

الملخص:

يعد مبدأ الأمن القانوني من المفاهيم التي يحرص كل نظام قانوني على توفيرها وارساء معالمها، ذلك لأنها تعتبر من مبادئ القانون التي يجب ان تعم وتتمثل بالتشريع، كونه عنصر هام ومفصل أساسي من مفاصل استتباب الثقة في المجتمع، ويكون الأمر كذلك كلما كان النص التشريعي واضحاً. إن فكرة الأمن القانوني تهدف إلى استقرار المراكز القانونية للأفراد، لان هذه الفكرة أو المبدأ تعتبر من أهم الأسس التي تقوم عليها بناء الدولة القانونية الحديثة، لذلك نادى العديد من فقهاء القانون الى تكريس فكرة الأمن القانوني ليصبح مبدأً عالمياً يتقيد به المشرع.

.١٥

ا.د سحر محمد نجيب - جامعة الموصل

أ.د يسرى وليد إبراهيم - جامعة الموصل

التعريف بعقد ايجار المساكن المفروشة، دراسة تحليلية مقارنة

الملخص:

انتشرت في العراق وفي اقليم كردستان العراق على وجه الخصوص عقود تأجير المساكن المفروشة بغض النظر عن المدة فقد تؤجر عادة لمدة محددة وأحيانا لمدة غير محددة حسب حاجة المستأجر. اذ قد يستأجر لغرض السياحة او الدراسة وغير ذلك، تأجير المسكن بأثاثه ولوازمه ولفترة محددة يدفع طرفي العقد الى ابرام العقد مباشرة من دون تدقيق هوية المستأجر وتثبيت الغرض من تأجير العقار بأثاثه لتجنب الكثير من الظواهر السلبية التي تسبب ضررا للمؤجر وللمجتمع وللدولة. اذ قد يتخذ هذا المسكن لأغراض غير مشروعة (تجارة المخدرات، الدعارة، المتاجرة بالبشر وبالأعضاء البشرية، اعمال معادية

للدولة ونظامها) لهذا يجب كتابة الغرض من التأجير في العقد استنادا الى المادة ١٣٢ والمادة ٧٦٢ من القانون المدني العراقي، وايضا يجب تدقيق هوية المستأجر من قبل الجهات الامنية المختصة وايداع نسخة منه للجهات المالية. الاهتمام بعقد تأجير المساكن المفروشة وتنظيم شروطه مهم من نواحي كثيرة , فمن الناحية الاقتصادية يمكن الدولة من استحصال الضريبة لأنه استثمار عقاري يدر ايرادات لابأس بها , وتظهر اهميته من الناحية الاجتماعية لأنه سيبرم بعلم ورقابة الجهات الامنية المختصة وهذا يوفر حماية للفرد وللعائلة وللمجتمع من الظواهر السلبية التي بدأت بالظهور وهي تجارة المخدرات والدعارة وتجارة البشر , اما الاهمية القانونية له فهو عقد ايجار وفقا للقواعد العامة ولكنه يتمتع بخصوصية , لأنه يبرم بإشراف ورقابة الجهات الامنية المختصة فهي الجهة المسؤولة عن امن وسلامة الدولة.

.١٦

ا. م. د هند علي محمد - جامعة ميسان

دور المحكمة الاتحادية العليا في تطوير القانون الدستوري ومساهمتها في دعم الامن القانوني والحكم الديمقراطي في العراق

الملخص:

ان الموضوع الذي يدور حوله هذا البحث يهدف إلى إثبات أن المحكمة الاتحادية العليا لها دور كبير في تعزيز ودعم نظام ديمقراطي سليم للحكم الرشيد وحقوق الإنسان والحريات الأساسية إضافة الى تحقيق دورها في دعم الامن القانوني في العراق, كذلك ستتناول الدراسة دور المحكمة الاتحادية العليا في تطوير القانون الدستوري في العراق، مع التركيز بشكل خاص على مساهمة المحكمة في تفسير المفاهيم الأساسية للدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ والمبادئ التوجيهية للتفسير الدستوري والقضية الشائكة حول ما إذا كان ينبغي للمحكمة أن تتبنى نهجًا حرفيًا لتفسير الدستور أو تتبنى نهجًا ليبراليًا هادفًا الى تفسيره باعتباره وثيقة سياسية قادرة على التطور , كذلك توضيح بيان الأدلة القانونية للمحكمة الاتحادية العليا في دعم هذا الادعاء؟ وستبحث الدراسة أيضًا دور المحكمة الاتحادية العليا في دعم الامن القانوني من خلال حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وذلك عن طريق تنفيذ قراراتها اذ ان قرارات المحكمة الاتحادية لها اثرا بالغا في تحقيق الامن القانوني ولان الغاية من تنفيذ هذه القرارات لا تتحقق الا من خلال ان تنفذ بصوره قانونية لغرض تحقيق الحكم الرشيد في العراق.

.١٧

م. د. يزن صائب احمد - جامعة نينوى

م. د. نعمت محمد مصطفى - جامعة نينوى

د. اديب محمد جاسم – جامعة نينوى

مبدأ الثبات التشريعي بين الامن القانوني والقواعد المادية

الملخص:

تكشف الدولة عن سيادتها التشريعية مع الشخص الخاص الاجنبي المتعاقد معها من خلال فرض قوانينها من اجل استقرار المعاملات التي تجري داخل الدولة، وفي ذات الوقت يعد مبدأ الثبات التشريعي اداة ضمان وتشجيع للمتعاقد مع الدولة لمنع سيطرة الدولة على العقد المبرم من خلال بيان البيئة الاستثمارية للدولة المضيفة اقتصاديا وقانونيا، لان الاستقرار القانوني والاقتصادي يحدد مدى ربحية الاستثمار في تلك الدولة، كما ان تنفيذ العقد وفقا للتوازن الاقتصادي الذي تم الاتفاق عليه مع الدولة وقت ابرام العقد يعد من اهم الضمانات التي تحدد مدى ربحية العقد ذات الطابع الدولي بالنسبة لا طرافة الخاصة الاجنبية. وهذا التوازن الاقتصادي للعقد المبرم بين الدولة وبين الشخص الخاص الاجنبي يكون من الصعب تحقيقه في الواقع العملي، حيث ان الدولة عادة ما تقوم بتعديل قوانينها وتحقيق مصالحها الاقتصادية، لذلك جرى البحث عن وسائل الضمان التي تحقق التوازن الاقتصادي الفعلي، ومبدأ الثبات التشريعي من اهم تلك الضمانات.

.١٨

م. د. خلدون فاضل علي - جامعة نينوى

م. د. محمد مضريحي – الجامعة التقنية الشمالية

الأمن القانوني في إحالة الموظف الى التحقيق الإداري

الملخص:

يعد الموظف أداة الإدارة في إدارة المرافق العامة ومن ثم ان أي خلل في تصرف الموظف في أداء المهام الموكل بها , واي قصور في تلك الخدمات يعرضه للمساءلة ومن هنا نشأت فلسفة منح الإدارة تقويم أداء الموظف ومحاسبته على قصوره , ومنحها من الأدوات التي من شأنها المحافظة على فاعلية الإدارة , ومقابل هذه الفاعلية تحرص التشريعات ذات العلاقة على منح الموظف مجموعة من الضمانات في ظل تغليب الفاعلية على الضمان , لذا دعت الحاجة الى البحث في السلطة التقديرية للإدارة ومدى توافر الامن القانوني للموظف في مرحلة البدء في إجراءات التحقيق سواء من حيث السلطة المختصة بها او من حيث اجراءات الإحالة او من حيث الاثار المترتبة عليها.

.١٩

م. د. عمار مرعي الحسن - جامعة نينوى

دور الحكومة المحلية في تعزيز وحماية الامن القانوني

الملخص:

إن دور الحكومة المحلية في تعزيز الأمن القانوني يعد من الموضوعات المهمة لما يشكله الأمن القانوني من أهمية بالغة في استقرار البلاد، لاسيما وأن دورها لم يعد مقصورا على المهام التقليدية المحدودة للدولة كالدفاع، وإقامة العدل، وإدارة السياسة الخارجية، وإنما اتسع دورها اتساعا كبيرا. وصارت مسئولة عن مواجهة كثير من التحديات، مما يحتم على السلطة المركزية التخلي عن بعض سلطاتها للهيئات المحلية عن طريق الإدارة المحلية، التي تزداد قناعة الدارسين يوما بعد يوم بأنها تشكل الأداة الفعالة لتطوير المجتمع المحلي، وفي هذا البحث، سنستعرض (دور الحكومة المحلية في تعزيز الأمن القانوني)، من خلال تحليل الآدوار التي تعتمدها لضمان تعزيز الامن القانوني، ودورها في تعزيز الثقة بين المواطنين والمؤسسات، وكيفية مساهمتها في بناء مجتمع آمن ومستقر. كما سنناقش التحديات التي تواجهها الحكومات المحلية في تحقيق هذا الهدف، وسبل تعزيز فعاليتها في هذا المجال.

.٢٠

م. د. احمد سعيد رشيد – جامعة النور

الامن النفسي وعلاقته بالسلوك الاجرامي لدى التلاميذ المتسربين من المدرس الابتدائية في محافظة نينوى

الملخص:

التعرف على مستوى الامن النفسي لدى التلاميذ المتسربين من المدارس الابتدائية في محافظة نينوى. والتعرف على مستوى السلوك الاجرامي لدى التلاميذ المتسربين من المدارس الابتدائية في محافظة نينوى. والتعرف على العلاقة بين مستوى الامن النفسي ومستوى السلوك الاجرامي لدى التلاميذ المتسربين من المدارس الابتدائية في محافظة نينوى. واستخدم الباحث المنهج الوصفي بأسلوب الدراسات الارتباطية لملاءمته وطبيعة البحث. ويتمثل مجتمع البحث الحالي التلاميذ المتسربين من المدارس الابتدائية في محافظة نينوى والتي تشمل مركز المدينة والقرى والارياف والاقضية والنواحي التابعة للمحافظة للعام الدراسي (٢٠٢٣-٢٠٢٤), والبالغ عددهم (٩٩٥٧) تلميذ وتلميذة متسربين دراسيا وبنسبة (١٠٠٪) موزعين على جميع مدارس محافظة نينوى بواقع (٥٥٩٦) تلميذ متسرب دراسيا وبنسبة (٥٦,٢٠) و(٤٣٦١) تلميذة متسربة دراسيا وبنسبة (٤٣,٧٩) بينما بلغت عينة البحث على(٢٥٠٠) تلميذ وتلميذة متسربين دراسيا وبنسبة (٢٥,١٠) وبواقع (١٢٥٠) تلميذ و(١٢٥٠) تلميذة, وتم اختيار العينة بالطريقة العشوائية,

واستخدم الباحث مقياس (الامن النفسي للمدارس الابتدائية) والمعد من قبل (الطائي ٢٠٢٣), ومقياس (السلوك الاجرامي) والمعد من قبل (الطائي, ٢٠٢٣), وتم الحصول على هذه الاحصائية عن عدد التلاميذ المتسربين من المدارس من قسم التخطيط والاحصاء التابع للمديرية العامة للتربية في محافظة نينوى للعام (٢٠٢٣-٢٠٢٤).

.٢١

م. م. فراس مشهل عبد الجبار- جامعة نينوى

م. م. بثينة عودة حمادي – جامعة النور

دور المفاوضات العقدية في تحقيق الامن القانوني (دراسة مقارنة)

الملخص:

تمثل المفاوضات العقدية مرحلة أساسية في تكوين العقد، حيث يتبادل الأطراف المعلومات والتفاهمات بهدف الوصول إلى اتفاق متوازن يحقق مصالح الطرفين، وتعد المفاوضات العقدية وسيلة فعالة في تحقيق الأمن القانوني إذ تؤدي دوراً حيوياً في بناء الثقة والوضوح بين الأطراف مما يقلل من النزاعات القانونية المحتملة ويعزز استقرار المعاملات ويساهم في تحقيق بيئة قانونية مستقرة

.٢٢

م. م. محمد محمود عبد الله – جامعة النور

جودة التشريع ودورها في تحقيق الامن القانوني

الملخص:

يمثل الأمن القانوني ركناً أساسياً في بناء الدولة الحديثة، حيث يوفر إطاراً قانونياً يضمن الاستقرار والعدالة للمجتمع. هذا الأمن لا يتحقق إلا من خلال تشريعات ذات جودة عالية، تتم صياغتها وتنفيذها بطرق توازن بين المرونة والاستقرار، وبين التحديث وحماية الحقوق المكتسبة. البحث في هذا الموضوع يكشف عن الجوانب المختلفة لجودة التشريع وكيفية تأثيرها المباشر وغير المباشر على تحقيق الأمن القانوني.